أمر ملكى رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٠

بقيام حضرة صاحب السعادة محمد حسن يوسف باشا بأعمال رياسة ديوان جلالة الملك

نحن فاروق الأول ملك مصر

نظرا لخلو رياسة ديواننا ؛

أمرنا بما هو آت :

١ — يقوم محمد حسن يوسف باشا ، وكيل ديواننا ، بأعمال رياسة ديواننا ، إلى حين صدور أمر آخر .

٢ — على رئيس ديواننا بالنيابة تنفيذ أمرنا هذا ؛

صدر بقصر القبة فى ١٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٦٩ (٣ أبريل سنة ١٩٥٠)

فاروق

قوانين

قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٠

بتعديل المواد ٤ و٥ و٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٨
بشأن إدارة قضايا الحكومة

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

تعدل المواد ٤ و٥ و٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٨ على الوجه الآتى :

"مادة ٤ — تؤلف إدارة قضايا الحكومة من رئيس ووكيل ومستشارين ملكيين ومستشارين ملكيين مساعدين يعاونهم موظفون فنيون من نواب ومندوبين ويلحق بها عدد كاف من الموظفين الإداريين والكتابيين.

ينوب الرئيس عن الإدارة فى جميع صلاتها بالمصالح أو بالغير ويكون له الاشراف على جميع أعمالها وموظفيها .

وفى حالة غياب الرئيس ينوب الوكيل عنه فى جميع اختصاصاته".

"مادة ٥ — يكون تعيين الرئيس والوكيل والمستشارين الملكيين والمستشارين الملكيين المساعدين بمرسوم يصدر بناء على عرض وزير العدل.

أما الموظفون الفنيون والموظفون الإداريون والكتابيون فيكون تعيينهم وترقيتهم ونقلهم بقرار من وزير العدل بعد أخذ رأى رئيس الإدارة".

"مادة ٧ — يكون شأن الرئيس بالنسبة إلى المرتب وشروط التعيين شأن وكيل مجلس الدولة، ويكون شأن الوكيل بالنسبة لشروط التعيين شأن مستشارى مجلس الدولة ، ويكون مرتبه ١٥٠٠ جنيه فى العام .

أما المستشارون الملكيون والمستشارون الملكيون المساعدون ، فشأنهم فى ذلك شأن مستشارى قسمى الرأى والتشريع بمجلس الدولة ومستشاريه المساعدين .

وشأن باقى الموظفين الفنيين فى ذلك شأن رجال النيابة العامة الفنيين . وفيما عدا من تقدم ذكرهم تسرى فى شأنهم القواعد المقررة بالنسبة لسائر الموظفين".

المادة الثانية

على وزيرى العدل والمالية كل منهما فيما يخصه تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ؛

صدر بقصر القبة فى ١٣ جمادى الثانية سنة ١٣٦٩ (أول أبريل سنة ١٩٥٠)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء — وزير العدل — وزير المالية

مصطفى النحاس — عبد الفتاح الطويل — محمد كامل عبد المتعال